

العلاقات بين حروف المعاني في التركيب الواحد وأثرها في الاختلاف الفقهي (دراسة سياقية)

أبوبكر بوقرين*

جامعة الأغواط (الجزائر)

The Relationships Between Particles of Meaning within a Single Structure and Their Impact on Juristic Differences: A Contextual Study

bougrine boubakeur*

University of Laghouat (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2025/08/01 تاريخ القبول: 2025/09/20 تاريخ النشر: 2025/12/01

الملخص:

يستهدف التعرف على دلالات حروف المعاني في سياق آيات الأحكام من خلال بحث دلالات حرف (الباء) وحرف (من) في سياق آية من آيات الأحكام، كمثال يمكن تعميمه على دراسة آيات الأحكام، من أجل تحقيق فكرة الترابط المعرفي بين علوم اللغة وعلوم الفقه، وذلك من خلال النظر في اختلاف الفقهاء والمفسرين في الأحكام الفقهية بسبب تنوع التأويلات والعلاقات المتعلقة بحروف المعاني في سياق النص الشرعي.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها: شدة اهتمام اللغويين والفقهاء وعلماء الأصول والمفسرين بباب حروف المعاني؛ لما له من أثر كبير في توجيه الدلالة، وتعدد المعاني. ولما كانت حروف المعاني لا تظهر معانها إلا في إطار علاقتها بالفعل أو الاسم أو التركيب، فإن التأمل الواعي لمعنى الحرف لا يكون إلا في السياق. ولا نقول بالإنبابة أو الزيادة والنقصان إلا بحجة، لأن استخدام الحرف بدل ما ينوبه من المعنى المحتمل في حرف آخر، لا شك أن له ملمحا دلاليا خاصا مرادا، لا يدرك إلا بتأمل السياق. ودراسة العلاقات بين حروف المعاني والأسماء والأفعال في التركيب الواحد يوجه المعاني بشكل أكثر دقة ويدفع التناقض المحتمل، من خلال القياس والتدرج.

كلمات مفتاحية: العلاقات، حروف المعاني، السياق، اختلاف الفقهاء، التكامل، علم اللغة، الفقه.

Abstract:

This study aims to identify the significations of meaning-conveying particles (Huruf al-Ma'ani) within the context of Verses of Legal Rulings (Ayat al-Ahkam). By examining the semantic functions of the particles "Ba" and "Min" in a specific legal verse as an illustrative model, the research seeks to establish a framework for

* أستاذ محاضر في الدراسات اللغوية وتحليل الخطاب، جامعة الأغواط الجزائر، مدير مخبر اللسانيات التقابلية وخصائص اللغات

* Associate Professor of Linguistic Studies and Discourse Analysis, University of Laghouat (Algeria); Director of the Laboratory of Contrastive Linguistics and Language Characteristics.

cognitive integration between linguistic sciences and Islamic jurisprudence. It explores how jurists and exegetes differ in their legal rulings due to the diversity of interpretations and relationships associated with these particles within the legal text.

The study reached several key findings, most notably: Linguists, jurists, legal theorists, and exegetes hold a profound interest in the study of particles due to their significant impact on semantic orientation and multiplicity of meanings. Since the meanings of these particles only emerge through their relationship with verbs, nouns, or the overall structure, a conscious contemplation of their significance is impossible outside of context. Furthermore, the study argues against the notions of substitution (Inabah), redundancy (Ziyadah), or omission (Nuqsan) without definitive evidence; the use of a specific particle instead of a potential alternative undoubtedly conveys a unique semantic nuance that can only be grasped through contextual analysis. Finally, studying the relationships between particles, nouns, and verbs within a single structure provides a more precise guidance for meaning and resolves potential contradictions through analogical reasoning (Qiyas) and gradation.

Keywords: Relationships, Particles of Meaning, Context, Juristic Differences, Integration, Linguistics, Jurisprudence

مقدمة:

لا يخفى على أحد أن الاختلاف الفقهي لم يكن وليد لحظة إنشاء المدارس الفقهية، بل كان متساقفا مع نزول القرآن الكريم، وبين يدي الأمر النبوي التشريعي، وسرعان ما ظهرت الطبيعة البشرية في اختلاف تقدير العقول، مع تنوع الوقائع واختلاف الحاجات الفردية، حتى ظهرت معها مدارس ابن عباس وابن عمر، بين الشدة وسد الذرائع، وتطور هذا الاجتهاد البشري حتى ظهر في المدارس الفقهية المعروفة، ولا يزال النظر في النصوص قائما كلما تنوعت الحاجات البشرية وتعقدت، ولا ملجأ للعلماء في البحث عن الأفق الفقهية التي تكتنز في النصوص الشرعية إلا من خلال الأدوات اللغوية التي تفتح باب المعاني وتنوع الدلالات.

ولذلك يمكن اعتبار اختلاف الفقهاء في فهم النصوص القرآنية والنبوية ظاهرة صحية تدل على عمق هذه الحضارة وشمولها وقدرتها على مناسبة الحالات والأزمنة، كما تدل على تلك الطاقة الكامنة في لغة القرآن والسنة التي تسع المكان والزمان، وتحمل النص الشرعي إلى كل حال بحسب ما يعالج حاله، ويمثل حلا نصيا لكل أزمة إنسان.

وإذا كانت هذه الحضارة توسم بأنها حضارة نص، فإن منطلق جل علومها كان من النص، وتظهر جليا في شدة ارتباط هذه العلوم بالظواهر اللغوية، ألفاظا وتراكيبا ونصوصا، وفي الألفاظ: أسماء وأفعالا وحروفا، ومنه كانت ضرورة

الاهتمام بهذه الظاهرة اللغوية التي تفجر المعنى وتفتح مدلولاته في أكثر من اتجاه، فكانت سببا من أسباب تنوع وثرأ الآراء الفقهية ومناسبتها لتنوع الحالات الفردية والجماعية.

وعليه فإننا نضع بين يدي هذا البحث السؤال التالي:

كيف يظهر التكامل المعرفي بين اللغة والفقهاء من خلال أثر حروف المعاني في الاختلافات الفقهية؟

وإجابة عن هذا السؤال كان عنوان بحثنا: العلاقات بين حروف المعاني في التركيب الواحد وأثرها في الاختلاف الفقهي

(دراسة سياقية)

وهو يستهدف التعرف على دلالات حروف المعاني في سياق آيات الأحكام من خلال بحث دلالات حرف (الباء) وحرف (من) في سياق آية من آيات الأحكام، وكيف أثرت في اختلاف الفقهاء.

وهو ما يحقق الترابط المعرفي بين علوم اللغة وعلوم الفقه من خلال النظر في اختلاف الفقهاء والمفسرين في الأحكام الفقهية بسبب تنوع التأويلات المتعلقة بحرف أو أكثر في سياق نص شرعي واحد.

والمنهج المعتمد في بسط هذا الموضوع هو المنهج الوصفي المشفوع بالتحليل، من خلال وصف ظاهرة تعدد معاني الحروف، والعلاقات بينها في سياق نصي واحد، وتحليل ما انتهى إليه الفقهاء من آراء فقهية، وما وصلوا إليه من قواعد كلية في التعالق بين العلمين اللغة والفقه.

أما عناصر البحث فتشمل: مقدمة، وتعريفا للحرف لغة ثم تعريفا لحروف المعاني اصطلاحا، ثم أهمية التكامل بين هذا المبحث والقضايا الفقهية، وعرضا لقضية الإنابة في الحروف، وقضية الزيادة والنقصان، وختاما بعرض مثال تطبيقي نحاول فيه بحث الدلالات اللغوية لحروف المعاني وأثرها في الاجتهادات الفقهية، واختارنا حرفين من حروف المعاني هما (الباء) و(من)، تمثيلا لما يمكن التوسع فيه من بحث دلالات حروف المعاني ودراستها ضمن السياق التركيبي والنصي حتى يظهر المعنى جليا. وختامنا البحث بعرض جملة من النتائج والتوصيات.

شاكرا لإدارة الملتقى والهيئة العلمية والمؤسسات العلمية هذا الاهتمام بهذا الموضوع الهام الذي يعيد الحياة للدراسات البيئية ويفتح مجالا أرحب لفهم تكامل العلوم واتصال بعضها ببعض.

المبحث الأول

الحرف لغة واصطلاحا

المطلب الأول: الحرف لغة:

نجد في لسان العرب عرضا لمختلف المعاني التي تتشابه في المعنى الكلي لكلمة حرف: الحَرْفُ مِنْ حُرُوفِ الْهَيْجَاءِ: مَعْرُوفٌ وَاحِدٌ حُرُوفِ الْهَيْجَاءِ. وَالْحَرْفُ: الْأَدَاةُ الَّتِي تُسَمَّى الرَّابِطَةَ لِأَنَّهَا تَرْبُطُ الْأَسْمَ بِالْأَسْمِ وَالْفِعْلَ بِالْفِعْلِ كَعَنْ وَعَلَى وَنَحْوَهُمَا،

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: كُلُّ كَلِمَةٍ بُنِيَتْ أَدَاةَ عَارِيَّتِهِ فِي الْكَلَامِ لِتَفْرِيقِ الْمَعْنَى وَاسْمِهَا حَرْفٌ، وَإِنْ كَانَ بِنَاؤُهَا بِحَرْفٍ أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ مِثْلُ حَتَّى وَهَلْ وَبَلْ وَلَعَلَّ، وَكُلُّ كَلِمَةٍ تَقْرَأُ عَلَى الْوُجُوهِ مِنَ الْقُرْآنِ تُسَمَّى حَرْفًا، تَقُولُ: هَذَا فِي حَرْفِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ... وَالْحَرْفُ فِي الْأَصْلِ: الطَّرْفُ وَالْجَانِبُ، وَبِهِ سُمِّيَ الْحَرْفُ مِنْ حُرُوفِ الْهَجَاءِ... وَحَرْفُ الرَّأْسِ: شِقَاؤُهُ. وَحَرْفُ السَّفِينَةِ وَالْجَبَلِ: جَانِبُهُمَا، وَالْجَمْعُ أَحْرَفٌ وَحُرُوفٌ وَحَرْفَةٌ... وَالْحَرْفُ مِنَ الْإِبْلِ: النَّجْبِيَّةُ الْمَاضِيَةُ الَّتِي أَنْضَبَتْهَا الْأَسْفَارُ، شُهِتَ بِحَرْفِ السَّيْفِ فِي مَضَائِجِهَا وَنَجَائِهَا وَدِقَّتِهَا، وَقِيلَ: هِيَ الضَّامِرَةُ الصُّلْبَةُ، شُهِتَ بِحَرْفِ الْجَبَلِ فِي شِدَّتِهَا وَصَلَابَتِهَا... وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: الْحَرْفُ النَّاقَةُ الضَّامِرَةُ، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الْحَرْفُ النَّاقَةُ الْمَهْرُؤَلَةُ.. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ((وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ))؛ أَيْ إِذَا لَمْ يَرَ مَا يُحِبُّ أَنْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ، قِيلَ: هُوَ أَنْ يَعْبُدَهُ عَلَى السَّرَّاءِ دُونَ الضَّرَّاءِ. وَقَالَ الرَّجَّاحُ: عَلَى حَرْفٍ أَيْ عَلَى شَكٍّ... أَمَا تَسْمِيَتُهُمُ الْحَرْفَ حَرْفًا فَحَرْفٌ كُلُّ شَيْءٍ نَاجِيَتُهُ كَحَرْفِ الْجَبَلِ وَالْمَهْرِ وَالسَّيْفِ وَغَيْرِهِ... وَإِذَا مَالَ الْإِنْسَانُ عَنْ شَيْءٍ يُقَالُ تَحَرَّفَ وَأَنْحَرَفَ وَاحْرُورَفَ... وَتَحْرِيفُ الْقَلَمِ: قَطْعُهُ مُحَرَّفًا... وَتَحْرِيفُ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ: تَغْيِيرُهُ... وَالْحَرْفَةُ: الصِّنَاعَةُ. وَحَرْفَةُ الرَّجُلِ: ضَيْعَتُهُ أَوْ صَنْعَتُهُ. وَحَرْفَ لِأَهْلِهِ وَاحْتَرَفَ: كَسَبَ وَطَلَّبَ وَاحْتَالَ.. (ابن منظور، 1414 هـ). ج9، ص41

ومن هذا المعنى اللغوي العام نجد أن الحرف اللغوي قد أخذ من هذه الاستعمالات جميعا معنى يختص به، في معنى الجانب والوجه، دلالة، وفي معنى المضاء والميل، رسما ودلالة.

المطلب الثاني: حروف المعاني اصطلاحا:

أما حروف المعاني اصطلاحا فهي في تعريف الباقلاني: (اللفظ المتصل بالأسماء والأفعال وكل جملة من القول والداخل عليها لتغيير معانيها وفوائدها، نحو في ومن وإلى، وبعد وحتى) (الباقلاني، 1418 هـ - 1998 م)، ج1، ص409. وعرفه ابن عقيل البغدادي بأنه: اللفظ المتصل بالأسماء والأفعال وكل جملة من القول، والداخل عليها لتغيير معانيها وفوائدها، مثل: "من"، "إلى"، "بعد"، "حتى"، و"ما". (ابن عقيل، 1420 هـ - 1999 م)، ج1، ص109.

وبيّن ابن سيده موقع حروف المعاني من الأسماء والأفعال وترتيبها فقال: (..) إِنَّمَا وَجَبَ أَنْ تَكُونَ حُرُوفُ الْمَعْنَى أَقْلًا أَقْسَامِ الْكَلَامِ مَعَ أَنَّهَا أَكْثَرُهَا فِي الْإِسْتِعْمَالِ مِنْ قِبَلِ أَهْلِهَا إِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا لِغَيْرِهَا مِنَ الْإِسْمِ أَوْ الْفِعْلِ أَوْ الْجُمْلَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ غَيْرُهَا لِأَنَّهَا يُحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي أَنْفُسِهَا فَصَارَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ كَالآلَةِ وَصَارَ الْقِسْمَانِ الْآخِرَانِ اللَّذَانِ هُمَا الْإِسْمُ وَالْفِعْلُ كَالْعَمَلِ الَّذِي هُوَ الْغَرَضُ فِي إِعْدَادِ الْآلَةِ وَأَعْمَالِهَا وَهَذِهِ عِلَّةُ ذِكْرِهَا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَهِيَ حَسَنَةٌ.. (سيده، 1417 هـ - 1996 م)، ج4، ص225.

وأما إضافة المعاني للحروف فمعناها: (..) الحروف التي تأتي للمعنى كالترتيب والتراخي وغير ذلك، وكان هذا احترازا عن الحروف التي ليست لها معان كالجيم، والحاء، والخاء، وغيرها.. (السَّغْنَأَقِي، 1422 هـ - 2001 م) ج2، ص861.

وقد تدخل في الحروف أسماء وأفعال تسمى باسمها على وجه التغليب فتكون من باب: (..) إِطْلَاقَ لَفْظِ الْحُرُوفِ .. بِطَرِيقِ التَّغْلِيْبِ لِأَنَّ بَعْضَ مَا ذُكِرَ فِي هَذَا الْبَابِ أَسْمَاءٌ مِثْلُ: كُلِّ وَمَتَى وَإِذَا وَغَيْرِهَا لَكِنْ لَمَّا كَانَ أَكْثَرُهَا حُرُوفًا سُمِّيَ الْجَمْعُ بِهَذَا الْإِسْمِ.. (البخاري، 1308 هـ - 1890 م) ج2، ص109.

وعدها ابن سيده من الأقل إلى الأكثر من حيث عدد الحروف فقال: (..وعدة ما يكون على حرف واحد من هذه الحروف ثلاثة عشر حرفاً حرفان من حروف العطف وهما الواو والفاء، وخمسة من حروف الجر وهي الباء واللام والكاف والواو والتاء الداخلة عليهما، وحرف من حروف الاستفهام وهو الألف، وواحد من حروف الجزم وهو لام الأمر، وحرفان في جَوَاب القسم وهما لام الإبتداء ولام القسم التي تلزمها النون في المضارع، وحرف التعريف وهو لام المعرفة الساكنة المتوصل إلىها باجتلاب الف الوصل، والسين التي معناها التنفيس في قولك سيفعل، فهذا جمع ما جاء على حرف واحد منها، وما يجيء على حرفين وهو في المرتبة الثانية من كثرة الاستعمال وعدة ذلك ثلاثة وثلاثون حرفاً من عشرة أقسام: أربعة من حروف الجزم وهي: من وعن وفي ومذ. ومثلها من حروف العطف وهي: أم وبل وأو ولا. وخمسة من حروف الاستفهام وهي: هل وأم وكم ومن وما الاستفهاميتان. وثلاثة من حروف الجزاء وهي: إن ومن وما ومثلها من حروف النداء وهي: يا ووا وأي. وحرفان من حروف الجزم وهي: لم ولا الناهية... وثلاثة أحرف من حروف النصب للفعل وهي: أن ولن وكي، وحرفان للجواب وهي: قد وإي. وحرفان للتثنية وهي: ها ووا، فهذه تسعة وعشرون حرفاً مأخوذة من القسمة من حروف المعاني وأربعة أحرف مفردة وهي: لو وصه ومه وقط... وأما ما جاء على أربعة فقليل كقولهم حتى وأما ولكن الخفيفة ولعل وكقولهم إنا في العطف وإلا في الاستثناء، وما جاء على خمسة أقل مما جاء على أربعة نحو لكن مشدد ولا يعرف في الخمسة غيرها. (ابن سيده، 1417 هـ 1996 م، ج 4، ص 226.

وحروف المعاني سميت في كتب النحو بأسماء عديدة بحسب الاعتبار المراد عند صاحب المصطلح، فقد سماها المبرد: حروف إضافة، تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، ولعل سيبويه اقتبس مصطلح الإضافة من الخليل، ولكنه سماها هو ومن بعده من البصريين حروف جر، وجعل منها ملازماً للجر، ومنها غير ملازم كخلا وعدا وحاشا، وسماها أبو علي الفارسي: حروف جر تجر ما بعدها، وعلل ذلك أن الكسرة من الياء، والياء مخرجها من وسط اللسان. وسماها الكسائي: حروف صفات، تقع صفات لما قبلها من النكرات. وعلل ابن يعيش تسميتها - حروف تقوية - لأنها توصل الفعل الضعيف إلى معموله، فالأفعال قبلها ضعفت عن وصولها إلى الأسماء بعدها. وسماها ابن سيده: عناصر ارتباط، تربط اسماً باسم، أو اسماً بفعل، أو فعلاً بفعل، أو جملة بجملة، وسماها الفراء والزجاجي: خوافض، ومصطلح الأدوات أشمل عند بعض الباحثين لأنها تندرج تحتها الحروف وغير الحروف... (فانيامبادي) ص 5. وقد اخترنا من هذه المصطلحات مصطلح (حروف المعاني) لشيوعه أولاً، ثم لدلالته على ما نحن بصدد بيانه من ترابط علم النحو بالفقه.

هذا، وقد أجمل نديم فاضل القول في تعريف حروف المعاني إجمالاً بديعا بين فيه القدرة الإيحائية على المعاني السياقية بقوله: (..ومجمل القول في تعريف الحرف لدى علماء الأصول أنه وحده لا معنى له أصلاً وهو في ذلك نظير الحركات الإعرابية حيث هي علامات على الفاعل والمفعول والمجرور في الرفع والنصب والجر، فهي - أي الحروف - موضوعة لمعان في غير ألفاظها. فالحرف لا يدخل فيه المجاز ولا يتحمل التضمين لأن معناه غير مستقل بنفسه، ولكننا حين نضعه في سياق معين، يتفتح عن رصيده المذخور وإيحائه المتجدد..) (نديم، 1426 هـ - 2005 م) ج 1، ص 61.

ومنه، نخلص إلى شدة ارتباط حروف المعاني بالتركيب، لأن معناها في غيرها لا في أنفسها، فهي تؤثر في سياق التركيب اللغوي، وتحدد المعنى المراد من السياق بحسب العلاقة القائمة بين الحرف وغيره من الحروف والأسماء والأفعال، ولذلك كان لها الأثر العميق في بيان المعاني الفقهية، ونشأ عنها هذا الارتباط بين العلمين كما سنبينه إن شاء الله تعالى.

المبحث الثاني

التكامل بين العربية والفقه في باب حروف المعاني:

نجد أحمد بن فارس يلاحظ هذا الاهتمام بحروف المعاني عند علماء الأصول بسبب اهتمام الفقهاء في قوله: (..رأيت أصحابنا الفقهاء يضمّنون كتبهم في أصول الفقه حروفاً من حروف المعاني، وما أدري ما الوجه في اختصاصهم إيّاها دون غيرها. فذكرت عامّة حروف المعاني رسماً واختصاراً..) (ابن فارس، 1418هـ-1997م) ص 87. فهذا كلام ابن فارس يبين شدة اهتمام الفقهاء باب حروف المعاني لما لها من أثر في توجيه الدلالة.

وكذلك نجد الشيرازي في اللمع يبرر اهتمام الأصوليين بهذا الباب إذ يقول: (..واعلم أن الكلام في هذا الباب كلام في باب من أبواب النحو غير أنه لما كثر احتياج الفقهاء إليه ذكرها الأصوليون..) (الشيرازي، 2003 م - 1424 هـ) ص 64.

ونجد المروزي كذلك يصدر القول في حروف المعاني بقوله: (..ونذكر الآن معاني الحروف التي تقع إليها الحاجة للفقهاء ولا يكون بد من معرفتها وتشتد فيها المنازعة بين أهل العلم..) (السمعاني، 1418هـ/1999م) ج 1، ص 36.

ومن كلامهم هذا تبين لنا شدة حاجة الفقهاء إلى معرفة باب حروف المعاني، ما جعل فقهاء اللغة أيضا يفرّدون له المباحث والمصنفات، والمفسرون يوجهون به المعاني القرآنية، وعلماء الأصول يعتمدونه في تأصيلهم لقضايا الفقه.

ما جعل الأصوليين يصلون إلى فهم أشياء من كلام العرب لم يصل إليها النحاة ولا اللغويون، فالنظر في كلام العرب متشعب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة، دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصولي المتعمق. (مصيلحي عبد الفتاح، 1443 هـ - 2022 م) ج 1، ص 20.

فإذا كان الأصوليون قد تعمقوا في بحث الحروف وتفوقوا على أهل اللغة لشدة حاجتهم، فإن المفسرين كذلك

احتاجوا إلى هذا الباب العظيم من أبواب علوم القرآن، يقول محمود شاكر موضحاً هذا المعنى: (..وحروف المعاني التي يتناولها هذا القسم الأول من جمهرة علم القرآن العظيم، أصعب أبواب هذه الجمهرة؛ لكثرتها وتداخل معانيها. فقلّ أن تخلو آية من القرآن العظيم من حرف من حروف المعاني. أما المشقة العظيمة، فهي في وجوه اختلاف مواقع هذه الحروف من الجمل؛ ثم اختلاف معانيها باختلاف مواقعها، ثم ملاحظة الفروق الدقيقة التي يقتضيها هذا الاختلاف في دلالاته المؤثرة في معاني الآيات وهذا وحده أساس علم جليل من علوم القرآن العظيم..) (فاضل، 1426 هـ 2005 م) ص 5، مقدمة محمود شاكر.

وبين لنا نديم فاضل أهميتها في استجلاء المعاني القرآنية بقوله: (..حروف المعاني جواهر سنّية في كتاب الله المبين، تأتي على قدر، تتحكم في توجيه المعنى، وتتصرف في وجوهه، تسري أحكامها في أنحاء الجملة وحواشي التركيب، فمن تفتّن لها ممن صحّ ذوقه، وتمت أدواته، وأمدّه الله بصفاء القريحة وأيده بمضاء الرؤية، أرثه من أسرار كتاب الله ما استودعها من

إحكام الصنعة فيه، مما هو أليق بمعناه، وأوفق لمراده الذي يُسفر ويَصَح مع الاستقراء له والفحص عن كنهه.. (نديم، 1426 هـ - 2005 م) ج 1، ص 13. ويقول في موضع آخر: (..وحروف المعاني في نُبل قَدَرها، ونباوة محلها تكون باعثاً لك على استحضار خاطر، فإذا طالعك أحدها وتأبى عليك معناه، أو اعتاص فهمه، فسياقه والقرائن التي تَعِيح به تُصَجِب لك أبيه فَنُشَارِف معناه، ويتلوح لك بعضُ قُصودِه). (نديم، 1426 هـ - 2005 م) ج 1، ص 73. كما يبين ضرورة دراسة الأداة في ضوء السياقات المختلفة حتى يبين لك معناها، يقول: (..دراسة الأداة يتطلب تحليلاً لهذه السياقات: السياق اللغوي، والعاطفي، والثقافي، والاجتماعي، وسياق المواقف أو بعبارة أخرى: توزعها اللغوي، فمعناها مستفاد من تركيبها لا من نفسها منفردة: والسياق على هذا التفسير يشمل الكلمة والجملة وما قبلها من الجمل وما بعدها). (فاضل، 1426 هـ - 2005 م) ج 1، ص 79.

فهذه النصوص القديمة والحديثة تبين لنا شدة التعالق بين الدراسات الفقهية والدراسات اللغوية، من خلال

اهتمام اللغويين والأصوليين والمفسرين بهذا الباب الذي يفتح لهم فهم المعاني في النص القرآني والحديث النبوي.

ويزداد الأمر تعقيداً وتعدداً عند الوقوف على الحرف الذي يفيد أكثر من معنى، فيحصل بذلك التداخل بين دلالات الحروف، وتتشعب العلاقات بينها وبين الأسماء والأفعال، فهل يمكن القول بأن حرفاً ما، يمكن أن يؤدي معنى حرف آخر؟

المبحث الثالث

الإنبابة في حروف المعاني

اختلف العلماء بين من يجيز الإنبابة في الحروف ومن يمنعها، فنجد مثلاً ابن قتيبة يذكر في باب دخول حروف الصِّفَات مكان بعض: (في) مكان (على) قوله تعالى: **وَأَصْلَبْتَنكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ** [طه: 71]، أي على جذوع النخل.. (الباء) مكان (عن) قال الله تعالى: **فَسئَلْ بِهِ خَيْراً [الفرقان: 59]**، أي عنه.. (عن) مكان (الباء) قال الله تعالى: **وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى [النجم: 3]**، أي بالهوى.. إلى مكان مع قال الله تعالى: **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ [النساء: 2]**، أي مع أموالكم. ومثله: مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ [آل عمران: 52]، أي مع الله... (ابن قتيبة) ص 298.

ونجد بعض المفسرين يعترضون على الإنبابة ويقولون بأن في استخدام الحرف دون غيره معنى خاص، وقد أشار ابن عطية إلى ضعف فكرة الإنبابة في مثل قوله تعالى: (وإذا خلوا إلى شياطينهم) يقول: ..وقال قوم: (إلى) بمعنى (الباء) إذ حروف المعاني يبدل بعضها من بعض. وهذا ضعيف يأباه الخليل وسيبويه وغيرهما. (ابن عطية) ج 1، ص 96.

ويذكر الطبري خلاف النحويين في المسألة بين المجيز والمتأول قائلاً: (..إذ كانت حروف الصفات 1 يُعاقِب بعضها بعضاً، كما قال الله مُخْبِراً عن عيسى ابن مريم أنه قال للحواريين: {مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ} [الصف: 14]. يريد: مع الله. وكما تُوضَع "على" في موضع "من" و"في" و"عن"، و"الباء"... وأما بعضُ نحوِي الكوفة، فإنه كان يتأوَّل أن ذلك بمعنى: وإذا لُقُوا

1 - وحروف الصفات هي حروف المعاني بمصطلح الكوفيين، ويقابلها حروف الجر عند البصريين؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات. وقد تم بيان المصطلحات المتعددة لمسمى حروف المعاني في المبحث الأول من هذه الورقة (حروف المعاني اصطلاحاً)

الذين آمنوا قالوا آمنا، وإذا صرفوا خلاءهم إلى شياطينهم. فيزعم أن الجالب لـ {إلى} المعنى الذي دلَّ عليه الكلام من انصراف المنافقين عن لقاء المؤمنين إلى شياطينهم خالين بهم، لا قوله: {خلوا}. وعلى هذا التأويل لا يصلح في موضع {إلى} غيرها؛ لتغير الكلام بدخول غيرها من الحروف مكانها. وهذا القول عندي أولى بالصواب؛ لأن لكل حرف من حروف المعاني وجهًا هو به أولى من غيره، فلا يصلح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة. (الطبري) ج1، ص310. فنجد الطبري يرجح هذا التأويل منتها إلى قاعدة ذهبية في قضية الإنابة في الحروف مفادها: لكل حرف من حروف المعاني وجهًا هو به أولى من غيره، فلا يصلح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة.

ومسألة الإنابة من المسائل الشائكة التي اختلف فيها الفقهاء في بيان آيات الأحكام، فانظر رحمك الله إلى ابن العربي يفصل اختلاف أقوالهم في (إن) تكون بمعنى (إذا) وبين أثر ذلك على الأحكام الفقهية في قوله تعالى: (وَاللَّائِي يَدُسُّنَ مِنَ الْمَجِيصِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا) (الطلاق: 4)... وهذه آيةٌ مُشْكَلَةٌ. واختلف أصحابنا في تأويلها على ثلاثة أقوال:

الأول أن معناها إذا ارتبتم. وحروف المعاني يُبدل بعضها من بعض، والذين قالوا هذا اختلفوا في الوجه الذي رجعت فيه إن بمعنى إذا، فمنهم من قال: إن ذلك راجع إلى ما روي أن «أبي بن كعب قال للنبي صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله: إن الله قد بين لنا عدة الحائض بالأقراء فما حكم الأيسة والصغيرة؟ فأنزل الله الآية.

ومهم من قال وهو الثاني: إن الله جعل عدة الحائض بالأقراء، فمن انقطع حيضها، وهي تقرب من حد الإحتمال فواجب عليها العدة بالأشهر بهذه الآية، ومن ارتفعت عن حد الإحتمال وجب عليها الاعتداد بالأشهر بالإجماع، لا بهذه الآية؛ لأن الآية لا رتبة فيها.

الثالث: قال مجاهد: الآية واردة في المستحاضة؛ لأنها لا تدري دم حيض هو أو دم علة.

المسألة الثانية في تحقيق المقصود: أما وضع حروف المعاني إبدالاً بعضها من بعض فإن ذلك مما لا يجوز. وإن اختلفوا في حروف الخفض؛ وإنما الآية واردة على أن أصل العدة موضوع لأجل الرتبة؛ إذ الأصل براءة الرجم، وترتاب لشغله بالماء؛ فوضعت العدة لأجل هذه الرتبة، ولحقها ضرب من التعبد.

ويحقق هذا أن حرف (إن) يتعلّق بالشرط الواجب، كما يتعلّق بالشرط الممكن، وعلى هذا خرج قوله: "وإننا إن شاء الله بكم لأحفون". وقد بيننا ذلك في ملجئة المتفقيين إلى معرفة غوامض النحويين واللغويين. وأما حديث أبي سعيدٍ صحیح، وقد روى ابن القاسم، وأشهب، وعبد الله بن الحكم عن مالك في قوله تعالى: {إن ارتبتم فعدهن ثلاثه أشهر} [الطلاق: 4] يقول في شأن العدة: إن تفسيرها: إن لم تدرؤا ما تصنعون في أمرها فهذه سبيلها. والله أعلم. (ابن العربي، 1424 هـ - 2003 م)، ج4، ص284. 285.

ولئن كان هذا عند المفسرين والفقهاء، فهو عند الأصوليين أحكم، فنجد رد الإنابة عندهم بقواعد لغوية، والعمل بالجمع ما أمكن بين المعنيين الحرف المذكور والحرف المحتمل في المعنى، وهو ما نجده عند عبد الفتاح مصيلحي في قوله:

(..كثيراً في الآيات ما تأتي حروف المعاني، وهي من جملة حروف الجر - مكان غيرها من الحروف في المعنى. فمثلاً قال تعالى: {وَأَصْلِبَنَّاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ} [طه: 71]، فهنا جاءت "في" مكان "على" في المعنى، فبعض أهل العلم يقولون هنا أن "في" بمعنى "على"، وأن "في" جاءت بدل "على" فيأخذ البديل معنى المبدل منه. وهذا الكلام فيه نظر، وهو غير دقيق لأمور:

أولاً: لأنهم جعلوا اختلاف المباني لا أثر له في اختلاف المعاني، وهذا قطعاً لا وجود له في لغة العرب، سواء في باب الأسماء أو الأفعال أو الحروف، بل حركة الحرف متى تغيرت أحدثت تغيراً في المعنى فكيف إذا تغير الحرف كلية.

ثانياً: أن القول أن معنى "في" بمعنى "على" نقض لإجماع الأمة بوجود العمل بظواهر الألفاظ، ولا عدول عن ذلك إلا بمسوغ، وهو غير موجود.

ثالثاً: أن هذا يفسد المعنى حيث يتم إلغاؤه، بمعنى أن من قال "في" بمعنى "على" فقد ألغى معنى "في" وهي مرادة. والصواب في ذلك: أنه ينبغي اعتبار الحرفين من جهة المعنى، فيكون المراد مجموع المعنيين بمعنى إضافة معنى لآخر، وبهذا يتم الحفاظ على المعنى المستور للحرف المحذوف، والمعنى الملحوظ للحرف المنطوق.. (الفتاح، 1443 هـ - 2022 م) ج 1، ص 195.

وأحسب أن قوله بالجمع بين المعنيين أفسد عليه تأمل المعنى الخاص الذي جاء لأجله الحرف المستعمل بدل الحرف المحتمل معنى، وهو ما اهتدى إليه نديم فاضل بقوله: (..أما القول بتعاورها فيذهب استطابها ويفسد الإمتاع بها والاستملاح لها... وحين قال النحاة: (إلى) بمعنى (اللام)، و(الباء) بمعنى (في) و(عن) بمعنى (على) ... ردد ذلك المفسرون أو أكثرهم ولم يسألوا عن سبب تناوب هذه الحروف ولم يتعرضوا للعلة التي من أجلها جرى التعاور. فليس التناوب في الحروف إلا أسلوباً من الهروب في مواجهة المشكلة، أو قنطرة للخروج من مأزق.. لا بد إذن أن تكون العلة الغائية ضالة البياني أو المفسر، لأنها تسعى لشرح العلاقات بين المضمّن والمضمّن فيه، حين يُحمل المعنى على التضمين، كما تسعى للكشف عما تحمله هذه الحروف من وظائف ومعاني. (فاضل، 1426 هـ 2005 م) ج 1، ص 74. ص 81.

ولعله في هذا القول متأثر بابن يعيش الذي أورد له هذا النص: (..ترخص في تناوب الحروف من ترخص من المقلدين ليخرج من وعورة المسلك، ويفر من صعوبة البحث، إلى قرب المأخذ وسهولة التناول. وأما الخُذاق المتقنون فإلى التضمين في الفعل أميل، وفيه أرغب، وبه أعنى، وسيبويه أولهم ركاباً لهذا التَّبَج غير هَيَاب منه، وأكثر كلام أتباعه عليه.. وما كان هذا الحسن في حروف العربية، وهو الذي لوى أعناق الفصحاء والبلغاء، إلا لما بناه سبحانه على أسرار استودعها فيها. فلا تقف على الفعل مهوتا بلا لحظ، ولا على حرفه المتعدي به محشوبا بلا تأمل: (فاضل، 1426 هـ 2005 م) ج 1، ص 114

ومن تأمل ابن يعيش هذا، يهتدي نديم إلى ضرورة تأمل الحرف في سياقه التركيبي حتى يظهر لك جمال النظم وروعة المعنى: (..وكم من أفعال انحطت عن رتبتها حين قطعناها عن حروفها بدعوى تعاورها أو بزعم من جعلها زائدة، فازدرتها العيون بعد أن كانت طامعة في حسنها المكتسب، وراغبة في جمالها المستفاد، وذلك عن طريق نظامها الفريد وأسلوبها المتميز فإليخدر الذين يخالفون عن أمره) قال أبو عبيدة والأخفش: (عن) زائدة وقال غيرهم: معناها (بعد). ولا أحسن مما ذهب إليه

ابن الحاجب في تضمين المخالفة معنى الحَيِّدان لقد عزاها عن فضلها من ادعى بتناوبها، وجُلُّ حُسْنِها هو تعديلها بغير حرفها المعهود، وكيف يتأتى لشادي حُسْنِها أن يستشف جمالها إلا برويتها في عقدها المنظوم؟ فإن فَرَطَها من سلكها أفقَدَها أهم خصائصها.. (فاضل، 1426 هـ 2005 م) ج 1، ص 114.

ونختم لك مما ساقه نديم في إثبات فكرة التضمين وضرورة درس الحرف في سياقه حتى يتضح المعنى بالمثال الذي استشهد فيه بقول الزمخشري: (..عَدَى رِبْنَا الْعَلِيمَ فَعَلَ (رَزَقَ) بِالْحَرْفِ (فِي) (وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَكُسُوهُمْ) ورزق يتعدى ب (من) وقال القائلون بالتناوب والتعاور: (فِي) معناها (مِنْ) ولو سألت: لم عدل سبحانه من حرف إلى حرف؟ وليس بين الحرفين فرق في الإيقاع الموسيقي فكلاهما حركة وسكون. والجواب الشافي يرد على لسان الزمخشري وأخذه عنه أبو حيان في البحر والألوسي في روح المعاني قال: أي اجعلوها مكانا لزرقيهم وكسوتهم بأن تتجروا وترجوا حتى تكون نفقاتهم من أرباح أموالهم، لا من صلب المال، لئلا يأكلها الإنفاق، وهذا ما يقتضيه جعل الأموال نفسها ظرفا للرزق والكسوة، ولو قيل منها كما قال بعض المفسرين لكان الإنفاق من المال نفسه. (فاضل، 1426 هـ 2005 م) ج 1، ص 118.

فانظر كيف جمع لك دقة النظر الواجبة بين الحرف وفعله أو اسمه مهتديا بفكرة التضمين إلى المعنى الخاص الذي قصد بذلك الحرف دون سواه، ومادام الحرف لا يكون له المعنى إلا في غيره فقد وجب بذلك تدبر العلاقة السياقية قبل تأويل معنى الحرف بغيره، وإذا كان هذا في قضية التناوب بين الحروف، فهل هو القول نفسه في قضية الزيادة والنقصان؟

المبحث الرابع

حروف المعاني بين الزيادة والنقصان

وأما الحروف، فزيادتها مشهورة، وربما قيل باختصاص الزيادة بها، فمنها حروف المعاني، وزيادتها كثيرة منتشرة؛ كقوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ} [آل عمران: 159] وقوله: {وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ} [الحج: 25] ، وكقوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: ...] وأما النقصان فنحو قولهم: والله لَكَانَ كَذَا، أي: لقد كان كذا، وفي كتاب الله تعالى: {الم غَلَبَتِ الرُّومُ} [الروم: 1 - 2] قيل: معناها لقد غلبت الروم، فلما أُضْمِرَتْ "قَدْ" أُضْمِرَتْ اللامُ، وقوله تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا مِمِّيقَاتِنَا} [الأعراف: 155] ، أي: مِنْ قَوْمِهِ. وقوله تعالى: {قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ} [الشعراء: 72] أي: يسمعون لكم. وقوله تعالى: {فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ} [البقرة: 196] أي: فعليه ما استيسر من الهدى. وقوله تعالى: {وَتَرْتَدُّونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ} [النساء: 127] أي: عَنْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ، عِنْدَ قَوْمٍ، وَقَوْمٌ يُضْمَرُونَ "فِي"، ويقولون: في أن. وقوله تعالى: {لَتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ} [الشورى: 7] أي: يَوْمَ الْجَمْعِ. (ابن الخطيب، 1433 هـ - 2012 م) ج 1، ص 76. 78.

فالزيادة والنقصان واردة في كلام العرب، وكل زيادة أو نقصان إنما كانت لسبب من الأسباب وغاية من الغايات، وقد ذكر نديم فاضل أسباب الزيادة والنقصان بقوله: (..فإذا حذفوا حرف الجر مما هو محتاج إليه، فذلك لأسباب ثلاثة: أحدها: أن يكثر استعمال الشيء، ويفهم الغرض منه، فيحذفون حرف الجر تخفيفاً.

والثاني: أن يحمل الشيء على شيء آخر هو في معناه، ليتداخل اللفظان كما تداخل المعنيان كقولهم استغفر الله ذنبي، حين كان بمعنى أستوهبه إياه.

والثالث: أن يضطر إلى ذلك الشاعر: تمرن الديار ولم تعوجوا ... سلامكم علي إذا حرام

وإذا زاد حرف الجر فيما هو غني عنه فذلك لأسباب أربعة: أحدها: تأكيد المعنى وتقوية عمل العامل، وذلك بمنزلة من كان معه سيف صقيل فزاده صقلا وهو غني عنه.

والثاني الحمل على المعنى، ليتداخل اللفظان كتداخل المعنيين، نضرب بالسيف ونرجو بالفرج فعدّي الرجاء بالباء حين كان بمعنى الطمع.

والثالث: أن يضطر الشاعر إلى الزيادة لإقامة وزنه.

والرابع: أن يحدث بزيادة حرف معنى لم يكن في الكلام، وهذا أظرف الأنواع الأربعة وألطفها مأخذا وأخفاها صنعة.. (فاضل، 1426 هـ 2005 م ج 1، ص 169).

فأنت تجد من خلال هذا العرض أن الزيادة لا تعني الإهمال بل تعني زيادة المعنى، وكذلك النقصان إنما يكون لمعنى لا يتحقق إلا بنقصانه، وتقدير المحذوف، أو تحديد المعنى من الحرف المزيد اختلف فيه المفسرون اختلافا كبيرا بين من يقدر الحذف ومن ينكره، والقول الفصل في ذلك للسياق، وما قيل في موضوع الإنابة يقال في الحذف والزيادة، لأن الحرف لا معنى له في نفسه بل معناه في غيره ضمن سياق لغوي يتطلب تأملا للعلاقات حتى يدرك المعنى الخاص الذي كانت لأجله الزيادة أو النقصان.

والتعبير عن العلاقات معنى وظيفي لا معجمي، فلا بيئة للحروف خارج أسبقتهما، والمعنى الذي يتكون في الذهن لدى سماعنا جملة من الجمل، لا يمكن أن يتكون لولا أدوات الربط.. ففي قوله تعالى: (وَتَرَعَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) جمع في لفظة واحدة أمرين متدافعين وتقديرين ضدين.. فهل الرغبة (في) نكاح اليتيمة إن كانت جميلة يتزوجها ويأكل مالها، أو الرغبة (عن) نكاحها إن كانت دميمة يعضلها عن الزواج حتى تموت فيرثها؟ فقد أخفى القرآن المعنى لغرض المصلحة، مصلحة اليتيمة. روي عن عمر رضي الله عنه كان إذا جاءه ولي اليتيمة نظر ... فإذا كانت جميلة غنية قال: التمس لها مَنْ هو خير منك، وإن كان غير ذلك أمره أن يتزوجها. (فاضل، 1426 هـ 2005 م ج 1، ص 63)

فانظر كيف أثر هذا التقدير لحرف محذوف مع فعل متعد (رغب) بأحد حرفين (في) أو (عن)، فكان هذا الترجيح الفقهي لمصلحة اليتيمة بحسب التقدير، وربما يجمع هذا المثال بين الأمرين الحذف والإنابة، فهو حذف للحرف، وفي نفس الوقت إنابة لأحد الحرفين المحتملين بحرف (أَنْ)، كما أنه يشير إلى ضرورة الدراسة السياقية لمعرفة معنى الحرف، فالفعل هنا تعدى بحرف يصلح لسياقين مختلفين.

المبحث الخامس

اختلاف الفقهاء في توجيه معاني حروف المعاني في آيات الأحكام:

وليس أدل على هذا الارتباط بين اللغة والفقهاء، من الاجتهاد والنظر في تأويل معاني الحروف، وهو ما قرره الغزالي بقوله: (..قد تقرر عند ذوي الألباب أن الفقه أشرف العلوم وأعلاها قدرا وأعظمها خطرا إذ به تعرف الأحكام ويتميز الحلال عن الحرام وهو على علو قدره وتفاقم أمره في حكم الفرع المتشعب عن علم الأصول ولا مطمع في الإحاطة بالفرع وتقريره والاطلاع على حقيقته إلا بعد تمهيد الأصل وإتقانه إذ مثار التخبط في الفروع ينتج عن التخبط في الأصول..) (أبو حامد، 1419 هـ - 1998 م) ص 59.

ثم يربط تحقيق الأصول التي تبني عليها الأحكام الفقهية بترتيب درجات الكلم وأعمالها وسياقها الذي يرتبط فيه الحرف بالاسم أو الفعل: (..وأما الحرف الذي جاء لمعنى تنعدم خاصية الاسم والفعل فيه ويظهر المعنى في غيره ثم الاسم أقوى في التأصيل من الفعل لأنه مستقل ويتركب من جنسه جملة مفيدة كقولك: زيد قائم. وما من فعل إلا ويحدث به ولا يحدث عنه فيقدر اسما والحرف دون الفعل فإنه لا معنى له في نفسه..) (أبو حامد، 1419 هـ - 1998 م) ص 59.

فهذه القاعدة الأصولية تبين هذا الارتباط بين علم اللغة والفقهاء، كما تبين أهمية مبحث حروف المعاني في تقرير الأحكام الشرعية، وفيما يلي مثال تطبيقي يبين هذه الحقيقة.

- علاقة (الباء) ب(من) في السياق:

فأما (الباء): فتدخل للإلصاق كقولك: مررت بزيد وكتبت بالقلم وتدخل للتبعيض كقولك مسحت بالرأس. وقال أصحاب أبي حنيفة رحمه الله: لا تدخل للتبعيض. وهذا غير صحيح لأنهم أجمعوا على الفرق بين قوله أخذت قميصه وبين قوله أخذت بقميصه فعقلوا من الأول أخذ جميعه ومن الثاني الأخذ ببعضه فدل على ما قلناه. (الشيرازي، 2003 م - 1424 هـ) ص 66.

ول(من) ثلاثة مواضع: أحدها: إفادة ابتداء الغاية، وهذا أصلها على ما ذكره القوم، وهي نقيضة (إلى)، لأن (إلى) تجيء لانتهاؤ الغاية و(من) لابتدائها. وقد تدخل في الكلام للتبعيض وتكون صلة في الكلام زائدة. (الباقلاني، 1418 هـ - 1998 م)، ج1، ص 411.

ف(من): تدخل لابتداء الغاية والتبعيض والصلة.. (الشيرازي، 2003 م - 1424 هـ) ص 65. وتكون صلة في الكلام وزيادة.. (عقيل، 1420 هـ - 1999 م)، ج1، ص 114. 115. وبعض الفقهاء لما وجدوها أكثر استعمالا في التبعيض جعلوها فيه أصيلا وفيما سواه دخيلا.. (البخاري، 1308 هـ - 1890 م) ج2، ص 176. وَقَدْ نَقَلَ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ عَنْ سَيِّبُوهِ أَنَّهَا لِتَأْكِيدِ الْإِسْتِغْرَاقِ مَعَ الْإِعْرَابِ فِي قَوْلِكَ مَا جَاءَ مِنْ أَحَدٍ، وَمَا قَامَ مِنْ رَجُلٍ. وَنَقَلَهُ عَنْهُ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي كَلَامِهِ عَلَى حُرُوفِ الْمَعَانِي، فَقَالَ: قَالَ سَيِّبُوهِ: إِذَا قُلْتَ: مَا جَاءَنِي رَجُلٌ، فَالْفُظُّ عَامٌّ، وَلَكِنْ يُحْتَمَلُ أَنْ يُؤَوَّلَ بِمَا جَاءَنِي رَجُلٌ، بَلْ

رَجُلَانِ، فَإِذَا قُلْتِ: مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ، افْتَضَى نَفْيَ جِنْسِ الرَّجَالِ عَلَى الْعُمُومِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ. (الزركشي، 1414 هـ - 1994 م، ج4، ص153.

فهذه المعاني النحوية التي أفادتها (الباء) للإلصاق والتبويض وغيرها. و(من) التي تدخل لابتداء الغاية والتبويض والصلة وغيرها، لا شك أنها تؤدي إلى احتمال عدد من المعاني بقدر احتمالها لتعدد الدلالات، فما بالك إذا وجدت في سياق آية واحدة من آيات الأحكام؟

مثلاً نجد في قوله تعالى: [يَأْيُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ] [المائدة: 6]

فقد اختلف المفسرون والفقهاء في دلالة (من) و(الباء) خاصة 2 لأنهما الأكثر إشكالا في تحديد المعنى المراد من دلالتهما في قوله: (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) وقوله: (فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ) والمسح الأول للرأس في الوضوء، بينما المسح الثاني للوجه واليدين في التيمم.

ففي دلالة (الباء) في الموضع الأول يتردد الترجيح بين دلالة التبويض أو الإلصاق، ويترتب على هذا القول بالمجاز أو الحقيقة، فتأمل قول علاء الدين والماوردي كيف ربطا بين دلالة الحرف وفكرة الحقيقة والمجاز: (.ذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ إِلَى أَنَّ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ} [المائدة: 6] لِلتَّبْطِئِ لِأَنَّ الْبَاءَ إِذَا دَخَلَتْ فِي الْمَجَلِّ أَفَادَتْ التَّبْطِئِ لُغَةً يُقَالُ مَسَحْتَ الرَّأْسَ إِذَا اسْتَوْعَبْتَهُ وَمَسَحَ بِالرَّأْسِ أَيِ بَعْضِهِ هَذَا هُوَ الْمُفْهُومُ مِنْهُ فِي عُرْفِ الْإِسْتِعْمَالِ. وَلِأَنَّ الْإِسْتِعْمَالَ لَيْسَ بِشَرْطٍ بِاتِّفَاقٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ فَتَبَّتْ أَنَّ الْمُرَادَ بَعْضَ الرَّأْسِ وَإِذَا تَبَّتِ الْبَعْضُ مُرَادًا يَتَأَدَّى الْوَاجِبُ بِأَدْنَى مَا يُنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْإِسْمُ كَمَا لَوْ قَالَ امْسَحُوا بَعْضَ رُءُوسِكُمْ فَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْوَاجِبِ بِثَلَاثَةِ أَصَابِعٍ أَوْ بِرُبْعِ الرَّأْسِ زِيَادَةً عَلَى النَّصِّ بِالرَّأْيِ أَوْ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فَيَكُونُ مَرْدُودًا... وَإِذَا كَانَتْ مَزِيدَةً وَجَبَ مَسْحُ الْكُلِّ كَمَا لَوْ قِيلَ وَامْسَحُوا رُءُوسَكُمْ. قَالَ وَمَا قُلْنَا هَذَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ عَمَلٌ بِالْمَجَازِ لَكِنَّهُ أَحْوْطُ لِأَنَّ فِيهِ الْخُرُوجَ عَنِ الْعُهُدَةِ بِبَيِّنٍ فَكَانَ الْأَخْذُ بِهِ أَوْلَىٰ عَلَىٰ أَنَّا إِنِ عَمَلْنَا بِحَقِيقَتِهَا فَذَلِكَ يُوجِبُ الْإِسْتِعْمَالَ أَيْضًا لِأَنَّ الْبَاءَ لِلْإِلْصَاقِ حَقِيقَةً وَقَدْ أَلْصَقَ الْمَسْحَ بِالرَّأْسِ وَهُوَ اسْمٌ لِكُلِّهِ لَا لِبَعْضِهِ فَيَقْتَضِي مَسْحَ جَمِيعِ الرَّأْسِ..) (البخاري، 1308 هـ - 1890 م) ج2، ص169.

وقال الماوردي: (.الباء موضوعة لإلصاق الفعل بالمفعول، كقولك مسحت يدي بالمنديل وكتبت بالقلم، وقد تستعمل في التبويض إذا أمكن حذفها كقوله تعالى: {وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ} أي بعض رؤوسكم قال وهو حقيقة في بعض أصحاب الشافعي مجاز في قول الأكثرين..) (السمعاني، 1418 هـ/1999 م) ج1، ص44

2 - هذه الآية فيها أكثر من ثلاثين حرفا من حروف المعاني والبحث عن دلالاتها وعلاقتها يتطلب سيفا خاصا لا يتسع له هذا الموضوع.

وميز نديم فاضل معنى الحرف بحسب الفعل إن كان متعديا بنفسه، من غير ذلك. في قوله: (الباء): في قوله تعالى: (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) إن دخلت على فعل يتعدى بنفسه أفادت التبعيض خلافاً للأحناف، وإن دخلت على فعل لا يتعدى بنفسه أفادت الإلصاق: إصاق الفعل بمفعوله: (وَأَلْبَسُوا بِالنَّبِيِّ الْعَتِيقِ) فأنت لا تقول طفت البيت وإنما بالبيت ولا يسمى من دار ببعض الكعبة طائفاً أما من مسح بعض رأسه فيسمى ماسحاً. (فاضل، 1426 هـ 2005 م) ج 1، ص 80.

فالدراسة السياقية لهذا الحرف ترتبط بفكرة الحقيقة والمجاز، كما ترتبط بالعلاقات السياقية التركيبية في الآية، لأن الحرف -كما قلنا- ليس له معنى في نفسه، فلا بد من تأمله بحسب علاقته بنوع الفعل المرتبط به.

وفي دلالة (من) في قوله: (فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيُّدِكُمْ مِّنْهُ) اختلف الشافعي مع مالك وأبي حنيفة وغيرهما في وجوب توصيل التراب إلى أعضاء التيمم، فلم ير ذلك أبو حنيفة واجباً، ولا مالك ورأى ذلك الشافعي واجباً. وسبب اختلافهم الاشتراك الذي في حرف (من) في قوله تعالى: {فَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيُّدِكُمْ مِّنْهُ} [المائدة: 6] وذلك أن (من) ترد للتبعيض وقد ترد لتمييز الجنس فمن ذهب إلى أنها هنا للتبعيض أوجب نقل التراب إلى أعضاء التيمم؛ كالشافعي، ومن رأى أنها لتمييز الجنس قال: ليس النقل واجباً. كالجمهور. (ابن الحكم، 1434 هـ - 2013 م)، ص 108.

وقال الزمخشري بمعنى التبعيض في: (من) بقوله: (..أي بعضه، وهذا لا يتأتى في الصخر الذي لا تراب عليه؟ قلت. قالوا إن (من) لا ابتداء الغاية. فإن قلت: قولهم إنها لا ابتداء الغاية قول متعسف، ولا يفهم أحد من العرب من قول القائل: مسحت برأسه من الدهن ومن الماء ومن التراب، إلا معنى التبعيض. قلت: هو كما تقول.) (الزمخشري، 1407 هـ - 1987 م) ج 1، ص 515.

وكذلك في قول القرطبي: (..فَقَوْلُهُ (مِنْهُ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نَقْلِ التُّرَابِ إِلَى مَجَلِّ التَّيْمُمِ. وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَلَا نَشْرَطُهُ نَحْنُ، لِإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَرَفَعَهُمَا نَفَخَ فِيهِمَا، وَفِي رِوَايَةٍ: نَفَضَ.. قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَمَّا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ بِالْمَاءِ مِنْ بَلَلٍ يُنْقَلُ إِلَى الرَّأْسِ، فَكَذَلِكَ الْمَسْحُ بِالتُّرَابِ لَا بُدَّ مِنَ النُّقْلِ. (القرطبي، 1384 هـ - 1964 م) ج 5، ص 239.

بينما نجد الشنقيطي قد وضع دلالة الحرف (من) في سياق الآية ليرجح معنى ابتداء الغاية، مخالفاً بذلك القرطبي والزمخشري، يقول: (..فإن لفظة (من) مشتركة بين التبعيض وابتداء الغاية، وقد قال الشافعي وأحمد -رحمهما الله- هي في هذه الآية الكريمة للتبعيض، فاشتراطاً صعباً له غبار يعلق باليد، وقال مالك وأبو حنيفة -رحمهما الله- هي لا ابتداء الغاية فلم يشترط ما له غبار، بل أجازا التيمم على الرمل والحجارة. وقولهما أنسب، لأن قوله تعالى بعده: (مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ) نكرة في سياق النفي زيدت قبلها لفظة "من" لتوكيد العموم، والنكرة إذا كانت كذلك فهي نص صريح في شمول النفي لجميع أفراد الجنس، والتكليف بخصوص ما له غبار لا يخلو من حرج، لأن كثيراً من بلاد الله لا يوجد فيها إلا الجبال والرمال.. (الشنقيطي، 1441 هـ - 2019 م)، ج 1، ص 13.

وفي علاقة (من) ب (الباء) في الموضوعين بين أبو حيان الربط الدلالي بين الموضوعين في الآية الناشئ عن معنى (الباء) فيهما و(من) في الموضوع الثاني من الآية، بقوله: (.وَمِنْ غَرِيبٍ مَا نُقِلَ عَمَّنِ اسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الرَّأْسِ يَكْفِي أَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ)، كَقَوْلِكَ: مَسَحْتُ بِالْمُنْدِيلِ يَدَيَّ، فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَدُلُّ هَذَا عَلَى تَعْمِيمِ جَمِيعِ الْيَدِ بِجُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْمُنْدِيلِ فَكَذَلِكَ الْآيَةُ، فَتَكُونُ الرَّأْسُ وَالرَّجُلُ اللَّتَيْنِ لِمَسْحِ تِلْكَ الْيَدِ، وَيَكُونُ الْفَرْضُ إِذْ ذَلِكَ لَيْسَ مَسْحَ الرَّأْسِ وَالرَّجُلِ، بَلِ الْفَرْضُ مَسْحُ تِلْكَ الْيَدِ بِالرَّأْسِ وَالرَّجُلِ، وَيَكُونُ فِي الْيَدِ فَرْضَانِ: أَحَدُهُمَا: غَسَلُ جَمِيعِهَا إِلَى الْمَرْفَعِ، وَالْآخَرُ: مَسْحُ بِلِهَا بِالرَّأْسِ وَالرَّجُلِ. وَعَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى التَّبْعِيضِ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ التَّبْعِيضُ فِي قَوْلِهِ فِي قِصَّةِ التَّيْمُمِ: (فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ) أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى مَسْحِ بَعْضِ الْوَجْهِ وَبَعْضِ الْيَدِ، وَلَا قَائِلَ بِهِ. وَعَلَى مَنْ جَعَلَ الْبَاءَ آلَةً يَلْزَمُ أَيْضًا ذَلِكَ، وَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُورُ بِهِ فِي التَّيْمُمِ هُوَ مَسْحُ الصَّعِيدِ بِجُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ وَالْيَدِ. (أبو حيان، 1420 هـ - 2000 م) ج4، ص190

فانظر كيف قاس أبو حيان بين الموضوعين ووجد الدلالة بينهما، دفعا للتناقض المحتمل من خلال القول بالتبعيض في الوضوء والتيمم، أو القول بجعل الباء آلة.

وكذلك نجد هذا القياس المنطقي البديع عند ابن عاشور في التوحيد بين الموضوعين بدلالة الباء يقول: (.وَالْبَاءُ لِلتَّكْثِيرِ مِثْلُ: «وَهَرِي إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ».. وَالْمَعْنَى: فَأَمْسَحُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ، وَقَدْ ذُكِرَتْ هَذِهِ الْبَاءُ مَعَ الْمَسْحِ فِي الْوُضُوءِ وَمَعَ التَّيْمُمِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَمَكُّنِ الْمَسْحِ لِنَلَا تَزِيدَ رُخْصَةً عَلَى رُخْصَةٍ. (ابن عاشور، 1984 هـ) ج5، ص70.

فهذه دلالات (من) و (الباء) في موضوعين من آية واحدة، ترتبت عنهما كل هذه الدلالات والعلاقات بسبب تعدد معنى الحرف أولا، ثم تعلقه بغيره من فعل أو اسم، ثم علاقته بالسياق العام للآية، وعلاقة الحرف بالحرف قياسا بينهما ودفعاً للتناقض فيهما.

وهذا الذي ذكرناه في حرفين فقط من آية تحوي أكثر من ثلاثين حرفاً، فماذا لو فتحنا الباب لدلالة (الواو)، ودلالة (إلى)، ودلالة (أو) وغيرها من الحروف في هذا التركيب العجيب في آية من آيات الأحكام، وبحث العلاقات بينها وبين الأفعال والأسماء تدرجا من المعنى الأصلي إلى المعاني الفرعية، وقياسا بينها؟ حتما سنكون أمام عدد من المعاني والترجيحات لا حصر لها ولا عد، وإذا طبقنا هذا التأمل على آيات الأحكام، فكم سنجد من المخارج لأزمات فقهية معاصرة ربما تكون حلا لما استشكل من القضايا الراهنة.

خاتمة:

في ختام هذا البحث نسجل النتائج التالية:

- باب حروف المعاني يُظهر لنا بوضوح هذا التكامل المعرفي بين اللغة والفقه من خلال أثر حروف المعاني في الاختلافات الفقهية.
- الترابط المعرفي بين علوم اللغة وعلوم الفقه يحتاج إلى بسط نظري، وعرض تطبيقي حتى ترى ثمرة الاعتماد على اللغة في بيان المعنى.

- وإذا كانت هذه الحضارة توسم بأنها حضارة نص، فإن منطلق جل علومها كان من النص، وتظهر جليا في شدة ارتباط هذه العلوم بالظواهر اللغوية ومنها باب حروف المعاني.
 - شدة اهتمام اللغويين والفقهاء وعلماء الأصول والمفسرين بباب حروف المعاني؛ لما له من أثر كبير في توجيه الدلالة، وتعدد المعاني.
 - لما كانت حروف المعاني لا تظهر معانيها إلا في إطار علاقتها بالفعل أو الاسم أو التركيب، فإن التأمل الواعي لمعنى الحرف لا يكون إلا في السياق.
 - الأصل أن نتعامل مع حروف المعاني كما وردت نصا، ولا نقول بالإنابة أو الزيادة والنقصان إلا بحجة، لأن استخدام الحرف بدل ما ينوبه من المعنى المحتمل في حرف آخر، لا شك أن له ملمحا دلاليا خاصا مرادا، لا يدرك إلا بتأمل السياق.
 - دراسة العلاقات بين حروف المعاني والأسماء والأفعال في التركيب الواحد يوجه المعاني بشكل أكثر دقة ويدفع التناقض المحتمل، من خلال القياس والتدرج.
- التوصيات:

ونثري ملتقانا هذا من خلال هذه الورقة بالتوصيات التالية:

- نوصي بضرورة مواصلة البحث في فكرة التكامل المعرفي بين العلوم لأنها فكرة حضارية ترتفع بها الأمم وتعلوا، من خلال تحقيق هذا الترابط المعرفي والتكامل العلمي بين مختلف جوانب البناء الحضاري.
- ندعو إلى الاهتمام بالتكامل بين العلوم المرتبطة بالنص خاصة لأنها تقدم رؤية شمولية وكاملة في فهم النصوص وأبعادها.
- نوصي بضرورة اعتماد فكرة التكامل في المجال التعليمي وهي فكرة مطبقة في عدد من المناهج التربوية في البلاد العربية، لأنها تكسب المتعلم هذه النظرة الكلية بين مختلف التخصصات، وهو ما يفتح الباب للإبداع في عدد من المجالات.
- التكامل المعرفي بين اللغة والفقهاء يفتح المجال لبحث المستجدات الفقهية المعاصرة التي تعاني منها الشعوب الإسلامية في مشاغلها الراهنة التي ازدادت تعقيدا بسبب تعقيد الحياة في المجالات المالية والإعلامية والاجتماعية والنفسية وغيرها.
- الترابط المعرفي بين علوم اللغة وعلوم الفقه يحتاج إلى بسط نظري، وعرض تطبيقي حتى ترى ثمرة الاعتماد على اللغة في بيان المعاني وإثرائها.

بيانات الإفصاح:

- الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة: تم الاتفاق على المشاركة في البحث وفقاً للإرشادات الخاصة بالمجلة.
- توافر البيانات والمواد: كافة البيانات والمواد متاحة عند الطلب.
- مساهمة المؤلفين: يتحمل المؤلفين مسؤولية كافة محتويات البحث والتحليل والمنهجية والمراجعة الكاملة.
- تضارب المصالح: لا يوجد تضارب في المصالح لأي طرف من خلال تصميم البحث وتقديمه وتقييمه.
- التمويل: لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث.
- شكر وتقدير: الشكر الجزيل لأكاديمية التطوير العلمي ومجلة المؤتمرات العلمية (JSC) على الدعم والإرشادات

(<https://sdasmart.org/jsconf>)

مراجع البحث: Bibliography

- ابن الخطيب. (1433 هـ - 2012 م). تيسير البيان لأحكام القرآن. سوريا: دار النوادر.
- ابن العربي. (1424 هـ - 2003 م). أحكام القرآن. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.
- ابن سيده. (1417 هـ - 1996 م). المخصص. بيروت، : دار إحياء التراث العربي الطبعة: الأولى،.
- ابن عطية. (بلا تاريخ). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عقيل. (1420 هـ - 1999 م). الواضح في أصول الفقه. بيروت - لبنان، : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، .
- ابن فارس، أحمد بن فارس. (1418 هـ - 1997 م). الصحاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. بيروت: محمد علي بيضون الطبعة الأولى.
- ابن قتيبة. (بلا تاريخ). تأويل مشكل القرآن. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.
- ابن منظور. (1414 هـ). لسان العرب. بيروت: دار صادر . الطبعة: الثالثة.
- أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي. (1414 هـ - 1994 م). البحر المحيط في أصول الفقه. المغرب: دار الكتبي.
- أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. (1384 هـ - 1964 م). الجامع لأحكام القرآن. القاهرة: دار الكتب المصرية.
- أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم. (1434 هـ - 2013 م). المختصر الصغير لابن عبد الحكم «خلافيات في الفقه». مصر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع.
- الباقلاني. (1418 هـ - 1998 م). التقريب والإرشاد (الصغير). بيروت - لبنان، : مؤسسة الرسالة الطبعة: الثانية، .
- البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري. (1308 هـ - 1890 م). كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي. إسطنبول: شركة الصحافة العثمانية الطبعة: الأولى، مطبعة سنده.
- السِّغْنَانِي. (1422 هـ - 2001 م). الكافي في شرح أصول البزدوي. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، : مكتبة الرشد للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى.
- الشيرازي. (2003 م - 1424 هـ). اللمع في أصول الفقه . بيروت: دار الكتب العلمية الطبعة الثانية.
- الطبري جامع البيان عن تأويل أي القرآن القاهرة، مصدراد هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان
- الغزالي، أبو حامد. (1419 هـ - 1998 م). المنخول من تعليقات الأصول. دمشق - سوريا: دار الفكرة.
- المروزي، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني. (1418 هـ / 1999 م). قواطع الأدلة في الأصول. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى.
- عبد الرحيم فانيا مبادي. (بلا تاريخ). معجم المسائل النحوية والصرفية الواردة في القرآن الكريم. المدينة المنورة، : مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف الطبعة: الأولى.
- فاضل، محمد نديم. (1426 هـ - 2005 م). التضمين النحوي في القرآن الكريم. المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية: دار الزمان الطبعة: الأولى.
- محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي. (1441 هـ - 2019 م). أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. بيروت: دار ابن حزم.
- محمد الطاهر ابن عاشور. (1984 هـ). تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد. تونس: الدار التونسية للنشر.
- محمد بن يوسف، الشهير الأندلسي أبوحيان. (1420 هـ - 2000 م). البحر المحيط . بيروت: دار الفكر.
- محمد نديم فاضل. (1426 هـ - 2005 م). التضمين النحوي في القرآن الكريم. المدينة المنورة : دار الزمان للنشر والتوزيع .
- محمود بن عمر الزمخشري. (1407 هـ - 1987 م). الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل. ببيروت: دار الكتاب العربي.
- مصليحي، عبد الفتاح. (1443 هـ - 2022 م). جامع المسائل والقواعد في علم الأصول والمقاصد. المنصورة، مصر: دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى.